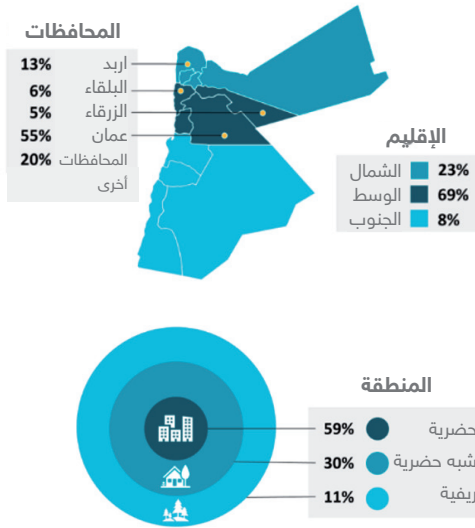




موجز سياسة

أثر فايروس كورونا المُستجدّ على المؤسسات في الأردن: عامٌ واحدٌ على الجائحة



التوزيع الجغرافي للمؤسسات المشمولة في الدراسة (العينة = 2,039)

والنقابات وأصحاب المؤسسات، والعمال، علاوة على ذلك يعرض التقرير بيانات من مسح مشابه وإن كان أقل شمولاً حيث تم إجراء مسح سابق عبر الهاتف في بداية الجائحة في شهر نيسان 2020، علماً بأن المسح الأخير تتبع بيانات 700 مؤسسة ممن شاركوا في مسح 2020.

يعرض موجز السياسة² الحالي أهم النتائج للدراسة المنفذة والتوصيات المبنية على الخبرات العملية لمنظمة العمل الدولية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

لأكثر من عام كان لجائحة فايروس كورونا-19 آثار سلبية خطيرة على الأفراد والمؤسسات والعمال في جميع أنحاء العالم وكذلك في الأردن، فيما يخص الأردن فقد أجبرت إجراءات الإغلاق العامة وإغلاق الحدود والقيود المفروضة على الحركة المؤسسات على إغلاق أو تقليص أعمالها التجارية وكذلك تسريح الموظفين وخفض أجور العمال، فعلى الرغم من جهود الحكومات الأردنية المتعاقبة خلال الجائحة للحد من الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة إلا أن الآثار المبلغ عنها للجائحة على الأعمال التجارية والعمال كانت شديدة.

نفذت كلاً من منظمة العمل الدولية، ومعهد فافو للدراسات العمالية والاجتماعية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة دراسةً مشتركةً حول آثار الجائحة على المؤسسات العاملة في الأردن بعد عام واحد من بدء فرض الحظر الشامل أول مرة¹، حيث تستند هذه الدراسة بشكلٍ رئيسي على البيانات التي تم جمعها من مسح عبر الهاتف لأكثر من 2000 مؤسسة خلال الفترة شباط وأذار 2021، بالإضافة إلى المقابلات النوعية مع خبراء ومتحدثين رئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز مع ممثلين من مختلف القطاعات الصناعية بما في ذلك منظمات الأعمال

النتائج الرئيسية

الآثار

- كان لجائحة فيروس كورونا-19 آثاراً سلبيةً على المؤسسات من جميع الأحجام وفي جميع القطاعات، ومع ذلك فقد كان الأثر السلبي الأكبر من نصيب المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- أكدت أربع مؤسسات من أصل عشرة تمت مقابلتها أنها سرحت موظفًا واحدًا أو أكثر منذ تفشي جائحة فيروس كورونا-19.
- كان العبء الاقتصادي الأكبر على المؤسسات خلال الجائحة هو الإيجار (61 في المائة) والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي (51 في المائة) ودفع الفواتير (30 في المائة).
- أكدت واحدة من كل خمس مؤسسات أن ديونها زادت مع الأخذ في الاعتبار أن الربع من المؤسسات التي شملتها الدراسة لديها قروض بنكية، بالإضافة إلى أن أكثر من ثلثها كان لديه إما التزام مالي للموردين أو إلتزام مالي غير رسمي مثل الديون من العائلة أو الأصدقاء.
- واجه العمال غير الرسميين العبء الاقتصادي الأكبر مما أدى إلى تفاقم الوضع لديهم، إن عمال المياومة غير الرسميين - يشكلون نسبة كبيرة من القوى العاملة في قطاعات الإنشاءات والزراعة وقطاع السياحة - ولم تكن هذه الفئة قادرة على الاستفادة من حزم دعم الضمان الاجتماعي.

التأقلم

- أفادت غالبية المؤسسات التي شملها الاستطلاع بأنها «تتكيف فقط» بدلاً من إتخاذ خطوات إستباقية كإعتماد إستراتيجيات جديدة للعمل أو تعديل نموذج العمل.
- بشكل عام أفاد نصف المؤسسات التي شملتها الدراسة بأنها لم تتخذ تدابير لاستدامة الإنتاج واستمرارية الأعمال أثناء الجائحة.
- 10 في المائة فقط من المؤسسات أدخلت التجارة الإلكترونية ومنصات الإنترنت في نماذج أعمالها.

الدعم

- يبدو أن عدد المؤسسات التي تحصل على حزم الدعم الحكومية وتستفيد منها قد انخفض خلال عام.
- أكدت معظم المؤسسات (90 في المائة) أنها لم تستفد من الدعم الحكومي.
- تلقت ستة من كل عشرة مؤسسات دعمًا حكوميًا على شكل تخفيض أو تأجيل ضرائب الدخل أو إعانات الأجور من خلال إعفاءات الضمان الاجتماعي أو الخصومات على نسب مساهمات أصحاب العمل ومساهمات الموظفين.

النظرة المستقبلية

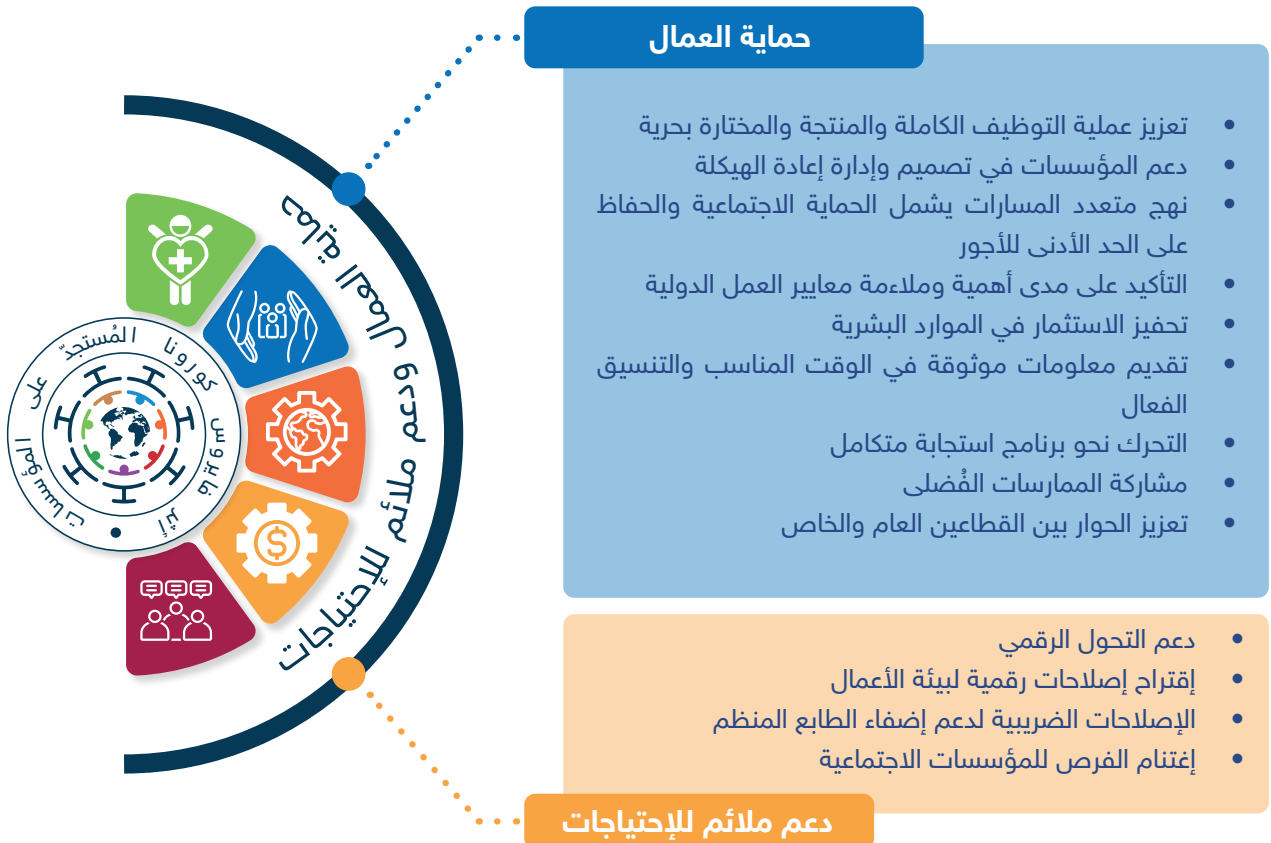
- أربع مؤسسات فقط من أصل عشرة (41 في المائة) تثق بمرونتها الاقتصادية وتشعر بالثقة بأنها ستجاوز الجائحة بمرونة و بشكلٍ مربح.
- تمثل المؤسسات المملوكة للنساء 7 في المائة فقط من العينة، وعلى الرغم من ذلك فإن المستجيبين من تلك المؤسسات أكثر ثقةً بقليل مقارنةً بالمؤسسات المملوكة للرجال، حيث عبر أكثر من نصفهم عن ثقتهم في قدرتهم على التأقلم.
- أهم ثلاث مخاطر عبّرت عنها المؤسسات للعام 2021 هي انخفاض المبيعات / الطلب، ومشاكل في النقد/ السيولة، ونقصان الإيرادات.

التوصيات

توفر عملية التعافي الاقتصادي فرصًا من أجل «البناء للمستقبل بشكل أفضل» عبر إعادة هيكلة السياسات لمساعدة المؤسسات في ضمان استمراريته وزيادة قدرتها على الصمود، إن تأثير جائحة فيروس كورونا-19 على المؤسسات لا يتشكل فقط من جراء التأثير على الاقتصاد على نطاق واسع فحسب وإنما من خلال سياسات الاستجابة التي تبنتها الحكومة، من جهة أخرى يؤدي الانكماش المستمر - الآن في عامه الثاني - إلى تفاقم ظروف المؤسسات الصعبة أصلاً، إذ أن المؤسسات واجهت قبل فيروس كورونا-19 بيئة أعمال مليئة بالتحديات مع الكثير من المؤسسات التي تكافح من أجل الحصول على التمويل، والبيئة السياسية غير قابلة للتنبؤ، فضلاً عن ارتفاع كلف ممارسة الأنشطة التجارية ويشمل ذلك تكاليف الخدمات العامة المرتفعة، والصعوبات في بدء أو إغلاق عمل تجاري، والحصول على تصاريح العمل في قطاع الإنشاءات وفرض العقود.

العمل معًا من أجل إصلاح شامل ومستدام

ستعمل منظمة العمل الدولية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة معًا لتعزيز الحوار على مستوى السياسات وتصميم برنامج شامل لتعظيم الاستجابة في مجال الإصلاحات الهيكلية الشاملة، وبالطبع فإن هذا سوف يساعد الحكومة وشركاء التنمية والشركاء المحليين والقطاع الخاص لتصميم وتنفيذ السياسات والنظم وتقديمها الخدمات المباشرة من أجل دعم التوصيات التالية.



1. حماية العمال

تعزيز عملية التوظيف الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية

تسببت الأزمة في انخفاض غير مسبوق في الأنشطة الاقتصادية ومدة العمل مع التأثير بشكل حاد على الدخل والوظائف، حيث أدت إلى ارتفاع كبير في البطالة و نقص العمالة، ومن أجل المضي قدمًا فإن تعزيز عملية التوظيف الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية (بحسب اتفاقية سياسة العمالة 1964 (رقم 122)) يتطلب تدابير انتقائية لتحقيق استقرار الاقتصاد ومعالجة مشاكل التوظيف بما في ذلك تدابير التحفيز المالي والنقدي التي تهدف إلى استقرار سبل العيش والدخل وكذلك الحفاظ على استمرارية الأعمال.

دعم الشركات في تصميم وإدارة إعادة الهيكلة

لا يجب أن تؤدي إعادة الهيكلة بالضرورة إلى تسريح العمال أو الفصل من العمل،، وإنما قد تكون المؤسسة قادرة على التكيف بوسائل أخرى (التقاعد المبكر، الاستنزاف، إعادة التوظيف أو إعادة تأهيل العمال، إلخ)، وهذا في المقام الأول لمعرفة كيفية جعل المؤسسة أقوى وأكثر مرونة، إن التصميم الجيد لإعادة الهيكلة يمكن أن يساعد الشركة أو المؤسسة بشكل أفضل للتعافي على الرغم من أنها إعادة الهيكلة سيئة التصميم يمكن أن تؤثر سلبًا على أداء الشركة من خلال ضعف الروح المعنوية وثقة العمال والمجتمع من خلال التخلي عن العمال المهرة وذوي الخبرة وأصحاب المعرفة المهمين.

لا بد من جعل «الاشتراك الإختياري» في مؤسسة الضمان الاجتماعي أكثر شمولًا، وبأسعار معقولة، وأن يأخذ في الاعتبار أشكال التوظيف المختلفة (مثل الموسمية، والعمل الحر، والاستشاريون، إلخ) من أجل إستهداف أصحاب الأعمال الحرة والعاملين لحسابهم الخاص.

نهج متعدد المسارات يشمل الحماية الاجتماعية والحفاظ على الحد الأدنى للأجور

يجب أن يشمل النهج المرحلي متعدد المسارات لتمكين التعافي الإقتصادي على الحماية الاجتماعية الفورية وتعزيز إجراءات التوظيف، والتعافي الاقتصادي المحلي.

في سياق الانكماش الاقتصادي يعد الحفاظ على مستويات الحد الأدنى للأجور أمرًا مهمًا، وبشكل عام فإن الحد الأدنى للأجور يمكن أن يحمي العمال من الفئات الهشة ويحد من الفقر ويزيد الطلب ويساهم في الاستقرار الاقتصادي.

يستخدم إطار سياسة منظمة العمل الدولية للاستجابة لأزمة فايروس كورونا-19 نهجًا متكاملًا مرتكزًا على معايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي، والهدف من ذلك هو التخفيف من التبعات الاجتماعية والاقتصادية للوباء ومساعدة البلدان على التعافي منه، وكمبدأ أساسي فإنه لا ينبغي إنهاء عقد العامل في حالة عدم وجود سبب وجيه أو مرتبط بقدرة أو سلوك العامل، حيث أن التغيب المؤقت عن العمل بسبب المرض أو المسؤوليات العائلية لا يشكلان أسبابًا وجيهة للفصل.

التأكيد على مدى أهمية وملاءمة معايير العمل الدولية

يوجد في الأردن عددٌ كبير من اللاجئين والعمال المهاجرين وخاصة أولئك العاملين في المنازل والعاملين في قطاعات الإنشاءات والتصنيع والزراعة وهؤلاء على وجه الخصوص هم من الفئات الهشة، في الوقت الذي تؤثر فيه قيود السفر على العمال المهاجرين وتحد من قدرتهم على الوصول إلى أماكنهم عملهم أو العودة إلى عائلاتهم تواجه هذه المجموعات أيضًا عوائق عند العودة إلى سوق العمل أو إنشاء مؤسسة صغيرة، لقد خلقت الأزمة العديد من التحديات في أسواق العمل والأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بعمليات التوظيف في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ومن الأهمية بمكان إعادة التأكيد على أهمية وملاءمة معايير العمل الدولية في هذا السياق مع الاعتراف بكيفية مساهمة هذه الأزمة في تغيير أنماط عالم العمل، وهذا يشمل حماية العاملين في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتلبية

احتياجات المنشآت المستدامة (منظمة العمل الدولية 2020)³، يعتبر التمثيل الفعال لأصحاب العمل والعاملين في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أمرًا ضروريًا، كما هو الحال بالنسبة إلى الحاجة لآليات حوار اجتماعي فعالة يمكن استخدامها لتسهيل الاستجابة المتفق عليها لتحديات التوظيف التي خلقها الوباء.

تحفيز الاستثمار في الموارد البشرية

إن تحفيز المؤسسات من خلال الإعفاءات الضريبية وتأجيل دفع الضرائب من أجل الاستثمار في تدريب الموظفين ورفع المهارات وخلق فرص العمل.

تمكين العمل من المنزل وترتيبات العقود الرسمية بدوام جزئي، علماً بأن بعض الشركات عادت للعمل من المنزل لخفض التكاليف المتعلقة بالأجور.

تقديم معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب والتنسيق الفعال

يجب أن تقدم الحكومة معلومات حديثة وموثوقة وفي الوقت المناسب من خلال على سبيل المثال بوابة واحدة تلخص أوامر الدفاع الحكومية وآثارها على قطاعات / أنشطة اقتصادية معينة مع أحدث التوقعات والتحديثات لتدابير الدعم وآليات الدعم.

التحرك نحو برنامج استجابة متكامل

تعزيز وتبسيط ومواءمة خدمات دعم الأعمال الحكومية لمكافحة الأوبئة من خلال برنامج متكامل واستراتيجية استجابة تركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التخطيط وإعادة تنظيم نماذج الأعمال، والخطط الأعمال والخطط المالية، وتسريع التحول الرقمي وتمكين الوصول إلى أسواق تصدير جديدة والخدمات التجارية من خلال غرف التجارة، هيئة الاستثمار الأردنية (جهة حكومية مسؤولة لترويج الصادرات)، مؤسسة تطوير المشاريع الأردنية ومناطق التنمية بإمكانها جميعاً المساعدة في الوصول إلى الأسواق الجديدة ومنصات التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت وقواعد البيانات التجارية الرائدة.

مشاركة الممارسات الفضلى

تقديم التوجيه للمؤسسات بشأن ممارسات إعادة الهيكلة الفضلى استجابة لأزمة فايروس كورونا المستجد بما يتوافق مع أحكام ومعايير العمل الدولية، وقد تكون إعادة هيكلة المؤسسات لمجموعة متنوعة من الأسباب بما في ذلك الاستجابة لتراجع الأعمال، أو لخفض التكاليف، أو اعتماد أساليب عمل جديدة، إدخال تقنيات جديدة واستثمارات جديدة. بالإضافة لذلك فإن الاندماج والاستحواذ سبب آخر، من الطبيعي أن يكون العمل ديناميكياً، وفي المقابل فإن هنالك مجموعة مختلفة من الفوائد لإعادة الهيكلة تشمل التعافي من ضعف الأعمال، وزيادة القيمة السوقية للشركة، وتحضير الشركة للبيع، واكتساب فائدة التنافسية، أو تهيئة الشركة للنمو، يمكن القول باختصار للحفاظ على بقاء الأعمال ونجاحها.

تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص لضمان استجابة أكبر للتخفيف تدابير لاحتياجات الشركات ولتمكين التعافي الاجتماعي والاقتصادي المستدام

إتاحة مساحة أكبر لجمعيات الأعمال والغرف والصناعة والبنوك وشبكات الشركات الصغيرة والمتوسطة وممثلو القطاع الخاص للإبلاغ وتقديم الملاحظات بشأن تدابير الغستجابة لجائحة فايروس كورونا المستجد، ولتمكين التشريعات الداعمة الامر الذي سيؤدي إلى إزالة العوائق وتشجيع استثمار.

بالنسبة لبعض القطاعات ذات الأولوية فإن القيام بتشكيل لجان عمل قطاعية بين القطاعين العام والخاص بهدف ترويج وتطوير خطط التعافي القطاعية من أجل العودة للوضع المعتاد قبل الوباء وتعظيم الدعم لأرباب العمل والموظفين.

2. دعم ملائم للإحتياجات

تصميم استراتيجيات وخطط تعافي القطاعات التي يمكن تعميمها من خلال اللامركزية و برامج الاستجابة القائمة على الإحتياج وتركز على حجم المؤسسة والاحتياجات الجغرافية، هذه الاستراتيجيات لا بد لها أن تكون بيد الوزارات التنفيذية وفرق العمل الصناعية مع دور أكبر للقطاع الخاص والقطاعات والغرف في تحديد الأولويات والثغرات.

هنالك حاجة إلى دعم محدد ومصمم خصيصًا للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر لضمان سرعة خلق فرص العمل، يجب أن تكون تدابير الاستجابة الحكومية أكثر شمولاً مع الأخذ في الاعتبار رواد الأعمال والشركات الناشئة والشركات الشابة (من جميع القطاعات) إلى جانب برنامج وطني للاستجابة لجائحة فيروس كورونا مخصص للمشاريع الصغيرة والناشئة يقدم الدعم الفني والمالي.

المؤسسات العاملة في الاقتصاد غير المنظم لديها قدرات وموارد محدودة للتعامل مع آثار الأزمة، حيث إنهم يعملون في أسواق مشبعة ذات ربحية محدودة للغاية وفرص ضعيفة للنجاة، ونظرًا لكون هذه الفئة من المؤسسات غير مشمولة في نطاق السياسات والبرامج الحكومية المعروفة فهناك حاجة إلى وجود استجابات مخصصة للوصول إليهم ودعمهم في التعامل مع الصدمات وتمهيد إنتقاله إلى الاقتصاد المنظم بما في ذلك أنظمة الحماية الاجتماعية، إن التحديات في الوصول إلى الوحدات غير المنظمة من خلال القنوات والإجراءات التقليدية يجب أن يتم أخذها في الاعتبار عند تصميم آليات تنفيذ البرنامج.

يجب على الإدارات المحلية والسلطات الإقليمية النظر في تقديم الحوافز للقطاعات المتأثرة بشدة من أجل خفض رسوم الترخيص المهني، وتفعيل تشريعات تأجير المكاتب المشتركة، وتطوير مراكز الأعمال الصغيرة ومساحات العمل المشترك لتقليل المصاريف غير المباشرة لضرائب الممتلكات والإيجارات التي تُوْرَق المستأجرين، ما يقرب من أربع من كل خمس مؤسسات شملها المسح لا تمتلك المباني التي تعمل منها.

إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترويج الاستثمار من خلال الحوافز مثل خفض تكاليف العمل رسوم الأعمال والترخيص للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر (أي رسوم الترخيص المهني ورسوم التأسيس، والتدقيق المالي، والأمور القانونية، والتشريعية، إلخ) الأمر الذي سيشجع هذه المؤسسات على التسجيل والاستفادة من الخدمات الحكومية وحزم الدعم مع تحفيز الاقتصاد المحلي في نفس الوقت.

دعم التحول الرقمي

تقديم الإعفاءات الضريبية والحوافز المالية للتدريب وتنمية رأس المال البشري للمؤسسات والترويج لبرامج التدريب والتلمذة الصناعية لتعزيز الإنتاجية والتعبئة والتغليف ونماذج الأعمال الجديدة من خلال مبادرات شبابية وريادة الأعمال.

تقديم إصلاحات رقمية لبيئة الأعمال

إن رقمنة الإجراءات القانونية والتنظيمية تجعل الامتثال أكثر سهولة وشفافية ومبنية على القوانين، مع تقليل تكلفة الامتثال للمؤسسات، كما أنها تتيح الوصول بشكل أفضل إلى ملفات الأسواق والتداول الرقمي مع إزالة أو تقليل الحاجة إلى الاتصال المادي بشكل كبير، مما يساعد في زيادة وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وعمالها في المناطق النائية إلى الخدمات الحكومية.

يمكن أن يشمل الدعم الحكومي التدابير التالية، التي يمكن تقديمها بالتعاون مع منظمات أصحاب العمل:

- تسهيل الوصول إلى أدوات ومنصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل محلي ولضمان إستمرارية التواصل مع العملاء.
- إنشاء منصات للتواصل مع الزملاء في نفس الصناعة لتبادل المعلومات وتجنب الإنعزال.
- توفير التدريب بعد على مواضيع متعلقة بالتسويق الرقمي وتوصيل الخدمات لتعزيز القدرات الرقمية
- حث كل من التجار والمستهلكين لاستخدام القنوات الرقمية لدفع الأجور و / أو البضائع.

تقليل تكلفة الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة للمؤسسات الصغيرة والشركات الناشئة عن طريق تقليل ضريبة المبيعات، لا سيما في المناطق النائية حيث تعتبر التكلفة وتوافر النطاق الترددي عالي السرعة من التحديات، يمكن تسريع وتيرة ذلك من خلال تحفيز مزودي خدمة الإنترنت لتقديم حلول التجارة الإلكترونية المصممة خصيصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة والبنية التحتية للألياف الضوئية لحاضنات ومسرعات الأعمال الصغيرة.

يجب يتم البحث العاجل والتشغيل لقنوات الدفع السريعة بما في ذلك تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول وخدمات الدفع الرقمية الأخرى أيضًا.

[الإصلاحات الضريبية لدعم إضفاء الطابع الرسمي](#)

دعم الإصلاحات الضريبية التي تشجع على التحول للإقتصاد المنظم (توصية منظمة العمل الدولية 204)⁴ وتحفيز تطوير صناعات جديدة، في الوقت الذي قامت الحكومة في الأردن بإجراءات تخفيفي فيما يتعلق بضرائب الدخل للمؤسسات خلال الأزمة الحالية، إلا أنه يمكنها تقديم تحسينات جديدة على إدارة ملف الضرائب على المدى المتوسط، مما يجعل الإجراءات أبسط وأكثر شفافية ويسهل اتباعها وتكون ملائمة أكثر للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر.

[اغتنام الفرص للمؤسسات الاجتماعية لتلعب دورًا مهمًا في التعافي](#)

يمكن أن تشكل ريادة الأعمال الاجتماعية ركيزة أساسية في عملية التعافي، بالإضافة إلى تعزيز الاقتصاد يمكنها أن تدعم النسيج الاجتماعي، وتقدم خدمات ومنتجات مبتكرة، وتعزز الاستدامة وخلق فرص العمل، في المقابل يمكن للمؤسسات الاجتماعية أن تعالج التحديات البيئية والاجتماعية والسوقية، وحماية سبل العيش، ودفع العجلة من أجل الإدماج الاجتماعي والاستدامة، وتقديم وصول أفضل إلى خدمات الصحة، والصرف الصحي والتعليم والطاقة.

[إشراك المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التعافي الاقتصادي](#)

تقديم برامج تطوير البنية التحتية وتحوّل القطاعات التي ستزيد من الطلب على المنتجات والخدمات، مع تحسين سياسات وإجراءات المشتريات العامة التي تعزز مشاركة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

[الهوامش](#)

1. هذه المبادرة بقيادة منظمة العمل الدولية ويتم تنفيذها بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في الأردن مع معهد فافو لبحوث العمل والبحوث الاجتماعية (أوسلو، النرويج) توفير التقنية و الدعم العلمي في تصميم وتنفيذ الدراسة.

2. هذا الموجز يستند على المنشور التالي: تيودوروس أراجي كيبدي ؛ سفين إريك ستاف مها قطاع و ميكيل بروكوب (2020) تأثير جائحة فيروس كورونا-19 على المؤسسات في الأردن.

https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_749136/lang--en/index.htm

3. تدخلات لدعم الشركات خلال جائحة فيروس كورونا-19 والتعافي منها
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_741870.pdf

4. التوصية رقم 204 بشأن التحوّل من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_377774.pdf



Authors:

Fafo: Tewodros Aragie Kebede, Svein Erik Stave, Åge Tiltnes

ILO: Maha Kattaa

UNDP: Michaela Prokop, Ramzi Maaytah, Silke Handley.

©2021 United Nations Development Programme
All Rights Reserved

The views expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily represent the official position of the United Nations, including United Nations Member States and the United Nations Development Programme.



Regional Office for the Arab States

Aresco Centre
Justinien Street – Kantari
P.O.Box 11-4088
Riad Solh 1107-2150
Beirut – Lebanon
www.ilo.org

منظمة
العمل
الدولية

**Fafo Institute for Labour
and Social Research**

Borggata 2B
P.O. Box 2947 Tøyen
NO-0608 Oslo
Norway
www.fafo.no

**United Nations Development
Programme
UNDP Jordan Office**

P.O.Box 941631 Amman 11194 Jordan
Ishaq Al Edwan street Building no.
16 Telephone: 00962/6/5100420
Email: registry.jo@undp.org



UN
DP